

وعلى عكس ذلك نجد أن الكتب الأربعة الأخرى تقتصر على السنة أى .
الأفعال المأثورة ، ولا تشتمل على الأحاديث التى تعتبر صحيحة فقط بل
تشتمل أيضا على الأحاديث الحسنة وبالجملة على جميع الأحاديث التى اعتمد
عليها العلماء فى استنباط الأحكام ، ولو كان الشك قائماً فى إسنادها .

وعندما كان يرى هؤلاء المصنفون أن حديثاً يمكن رفضه ، فإنهم كانوا فى
العادة يلفتون نظر القارئ إلى ذلك (انظر Goldziher المصدر نفسه ، ج ٢ ،
ص ٢٤٨ وما بعدها) .

وهناك تفسير واضح للسمعة الحسنة التى ظفرت بها هذه الكتب الستة .
ففى القرن الثالث كانت الأحوال ملائمة جداً لجمع الأحاديث إذ كان لا بد من
توافر لإجماع معين فى جميع المسائل المتعلقة بالعقائد والأفعال ، وكونت الكثرة
الغالبية من علماء المسلمين رأياً معيناً فى قيمة أغلب الأحاديث ، فأصبح من
الممكن البدء عند ذاك فى جمع كل ما اتفق على صحته . ومن هنا ترى أن قيمة
البخارى وغيره من أصحاب الصحاح لم تكن - كالمخطأ الشائع - لأنهم قرروا
لأول مرة أى هذه الأحاديث المتداولة كان صحيحاً وأياها كان كاذباً ، فرأيهم
الخاص لم يكن ليؤثر كثيراً فى رأى الغالب ، وإنما تنهض قيمة كتبهم فى الأكثر
على أنها جمعت فى صعيد واحد كل ما اتفق المؤمنون فى عهدهم على انه صحيح
(انظر Snouck Hurgronje المصدر المذكور) .

وهناك مجموعات أخرى مشهورة للحديث صنفت فى القرن الثالث أيضاً
مثل « سنن عبد الله الدارمى ، (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ - ٨٦٨ م) ولكن هذه
المصنفات لم تصل أبداً فى العالم الإسلامى إلى ما وصلت إليه الصحاح الستة من
القيمة وحسن السمعة . بل إن الكتب الأخيرة من الصحاح نفسها لم يقع
الإجماع على تقديرها إلا بعد تدرج طويل . ومجموعة ابن ماجه على وجه
خاص ظلت موضعاً للريبة وقتاً طويلاً لما اشتملت عليه من الأحاديث الضعيفة
العديدة .

ومع أن الكتب الستة لها قيمة عظيمة فإنه لم يعتبر من النقائص فى شىء أن
يستباح نقد ما ورد فيها من الأحاديث نقداً حراً : تلك الأحاديث التى لم ينعقد